

Distr.: General  
3 August 2004  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ٨٩ (د) من جدول الأعمال المؤقت\*

العولمة والاعتماد المتبادل: الثقافة والتنمية

### الثقافة والتنمية

### مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عن تنفيذ القرار ٢٤٩/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، والمعنون "الثقافة والتنمية".



## تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٥

موجز

رحبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٩/٥٧، بالإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي الذي اعتمدته المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في دورته الحادية والثلاثين، وبالخطوط العريضة لخطة العمل المتعلقة بتنفيذ الإعلان المرفقة به وأعلنت يوم ٢١ أيار/مايو يوما عالميا للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية، ودعت جميع الدول، والهيئات الحكومية الدولية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية المعنية، إلى اعتماد مجموعة من التدابير تهدف إلى كفالة تنفيذ خطة العمل، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وتشمل هذه التدابير، الحفاظ على التراث الثقافي، ووضع سياسات تتعلق بالتراث الثقافي الملموس وغير الملموس، وتوعية الجمهور بأولوية اعتماد سياسات لتحقيق الرفاه الثقافي والاقتصادي والمادي للشعوب الأصلية واستخدام تكنولوجيا المعلومات في تشجيع مواد إعلامية تتسم بالتنوع، وإنشاء صناعات ثقافية.

ووجهت الجمعية العامة أيضا توصيات لليونسكو بتشجيعها على زيادة التوعية بالعلاقة الحاسمة القائمة بين الثقافة والتنمية، وتشجيعها أيضا، وبالاشتراك، حسب الاقتضاء، مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف على مواصلة توفير الدعم للبلدان النامية، بناء على طلبها، ولا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بغية تنفيذ الاتفاقيات الثقافية الدولية.

ويُقدّم هذا التقرير المرحلي، عملا بالفقرة ٨ من القرار، التي تطلب فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام، أن يقدم، بالتشاور مع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وغيرها من هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الإنمائية الدولية المعنية، تقريراً مرحلياً إلى الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والخمسين، عن تنفيذ هذا القرار.

## مقدمة

١ - شهدت جهود اليونسكو الرامية إلى تقوية الأواصر المتأصلة بين "الثقافة والتنمية" والدفع بها قدماً، مزيداً من التعزيز، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وذلك عندما اعتمد المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو، الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي<sup>(١)</sup>، والخطوط العريضة لخطّة العمل المتعلقة بتنفيذه<sup>(٢)</sup>. وفي الوقت نفسه، وللمرة الأولى، وافق المجتمع الدولي بالإجماع على تعريف التنوع الثقافي بأنه ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية، وبأنه تراث مشترك للإنسانية. (المادة ١ من الإعلان).

٢ - ويهدف الإعلان إلى تحديد أداة، في سياق العولمة، تستخدم لوضع السياسات الثقافية الوطنية، وربطها بالصكوك المعيارية الدولية. ويقوم هذا الإعلان على عدد من المبادئ الأساسية، لا سيما احترام جميع الهويات الثقافية، وضمان مشاركة الجميع داخل دول ديمقراطية، والحاجة إلى الضرورة الملحة لإيجاد مناخ ملائم للتمكين، وضرورة احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وتوليد الشعور بأهمية هذا الاحترام، ومبدأ حرية تداول الآراء وتعددية وسائط الإعلام، وإبراز الروابط بين التنوع الثقافي والتنمية البشرية.

## برامج الثقافة والتنمية

٣ - يتمثل الهدف من برامج اليونسكو في مجال الثقافة والتنمية في الدفع قدماً بالحوار، والآراء ذات التوجه العملي، وذلك بالنسبة لجميع قطاعات المجتمع، حتى يتسنى تحقيق ما يلي:

(أ) توضيح التصور الحالي لمفهوم التنوع الثقافي، وذلك استناداً إلى عمليات لا تتوجه من القمة إلى القاعدة فحسب (السياسيون، والأكاديميون، وصنّاع السياسات، والجهات المؤثرة على صنع السياسات)، ويفترض أن تسري إلى قطاعات أوسع نطاقاً في المجتمع، بل الاهتمام أيضاً برفع مستويات الوعي بين أفراد المجتمع على نطاق أوسع؛

(ب) استكشاف الروابط القائمة حالياً، وغيرها من الروابط التي يصعب حصرها، بين التنوع الثقافي، والحوار، والتنمية، وذلك من خلال فهم التنمية لا بمعنى النمو الاقتصادي فحسب، بل باعتبارها وسيلة لتحقيق حياة فكرية وعاطفية وأخلاقية وروحية مرضية (المادة

(١) وثائق المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثين، باريس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر - ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المجلد الأول: القرارات، الفصل الخامس، القرار ٢٥، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

٣ من الإعلان). ولتحقيق هذا الهدف، فإن صناع السياسات بحاجة إلى منهجية للتنمية يتعين أن تأخذ في الحسبان الموارد الثقافية، وتأثيراتها، داخل نطاق العملية الإنمائية؛

(ج) توفير سياسات أفضل، يتم توجيهها، مع شراكات تتميز بروح الابتكار، على أكثر المستويات ملاءمة. وحتى تتسم السياسات بالفعالية، فإنها ينبغي ألا تقتصر على بناء العلاقة بين التنوع الثقافي والتنمية، بل إن عليها أيضا أن تضيي الطابع الديمقراطي على القيمة المضافة التي يمكن إعطاؤها لعملية التنمية، من خلال دمج منظور التنوع الثقافي، أي توثيق الصلة بين السياسات الثقافية والإنمائية، وتعزيز الكفاءات والفرص والأطر اللازمة لتعاونها.

٤ - والتنوع الثقافي، يشكل بطبيعته ملمحا دائما ومركزيا من ملامح منظومة الأمم المتحدة بصفة عامة، ومن ملامح اليونسكو بصفة خاصة، وهي المنظمة المكلفة بمهمة "تعزيز التنوع المثمر للثقافات"، وحفظه. بيد أن الطريقة التي تم بها تصور التنوع الثقافي على المستوى النظري، ثم تطبيق ذلك على المستويات العملية، قد تباينت بشكل كبير على امتداد السنوات الأخيرة. واكتسبت الولاية المنوطة بالمنظمة أهمية حاسمة بشكل أكبر، في هذه المرحلة الأولى من القرن الحادي والعشرين المتسمة بالعولمة. وقد أتاح مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢، الفرصة للمجتمع الدولي بصفة عامة، ولليونسكو بصفة خاصة، للإفادة من ثراء الخبرة المتراكمة والمعززة في مسار عملية طويلة كان من معالمها البارزة انعقاد المؤتمر العالمي بشأن السياسات الثقافية (المعقود في مكسيكو سيتي، في ١٩٨٢) والعقد العالمي للتنمية الثقافية (١٩٨٨-١٩٩٧) وتقرير اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية ١٩٩٦ (تنوعنا المبدع)، ومؤتمر استكهولم الحكومي الدولي للسياسات الثقافية من أجل التنمية المعقود في ١٩٨٨، والإعلان العالمي لليونسكو بشأن التنوع الثقافي. ومن الجلي أن النماذج الإنمائية، التي دُثب على وضعها منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي، قد أخفقت، رغم إخضاعها للتنقيح المستمر في عقود دولية متتالية، في أن تكون على مستوى الطموحات التي أثارها. وتجعل التحديات الجديدة، المنبثقة عن العولمة، عملية إعادة تعريف العلاقة بين الثقافة والتنمية وبصفة أكثر تحديدا، العلاقة فيما بين التنوع والحوار والتنمية. أمرا يكتسي أهمية متزايدة. ولا ينبغي للتنوع الثقافي أن يكون مطلقا عامل تفريق، بل ينبغي له تمكين الأفراد والمجتمعات والشعوب من تقاسم تراث مشترك يتسم بتعدد مظاهره وقدرته على الإثراء. وهذا التراث المشترك هو العامل الذي يؤكد على استدامة التنمية للجميع.

٥ - إن الإطار الذي يحدده الإعلان هو ما يرسّخ عمل اليونسكو في مجال الثقافة والتنمية. وقد طلب زهاء عشرين بلدا من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية المساعدة التقنية من اليونسكو لأجل إعادة تنظيم سياساتها الثقافية، وصقلها، بغية دمج الأهداف الإنمائية، والمنهجيات المتعلقة بالثقافة، في قطاعات التعليم، والاقتصاد، والصحة، والاتصالات. ولذا، فقد تم، في هذا الصدد، عقد حلقات دراسية تدريبية دولية لمديري الشؤون الثقافية (مابوتو، وسانتياغو وتورينو). وكان هناك تعاون أيضا مع الدول الأعضاء في وضع مؤشرات ثقافية وطنية. وفضلا عن ذلك، تساعد اليونسكو الدول الأعضاء في تنفيذ السياسات المتعلقة بالسياحة الثقافية، القائمة على أساس وجود علاقة فيما بين الثقافة والسياحة والتنمية، وفي وضع سياسات السياحة الثقافية، وتطبيقها، من خلال مشاريع رائدة في البلدان النامية، وفي البلدان الأقل نمواً بينها.

٦ - ويتمثل الهدف الرئيسي للشبكة الجامعية لمشروع اليونسكو/التوأمة بين الجامعات، (الثقافة، والسياحة، والتنمية) في تعزيز التعاون فيما بين الجامعات، فيما يخص التدريب في مجال السياحة، ويتضمن ذلك الأبعاد المستدامة والتنوع الثقافي. وبالتعاون مع المركز الدولي لدراسة حفظ وتحديد الممتلكات الثقافية، عُقدت حلقة عمل دولية مع محرري دلائل إرشادات السياحة، في روما في ٤ و ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، بغية توعية الأطراف الفاعلة في مجال السياحة، بالعلاقة بين الثقافة والسياحة، حتى يتسنى للسياحة أن تصبح أداة للمعرفة والحوار بين الثقافات، وتساهم في التنمية. وقد نُشرت وقائع حلقة العمل، ووزعت، على نطاق واسع، على الدول الأعضاء.

٧ - ويتوجه المشروع المعني بالثقافة والسياحة والتنمية في غرب أفريقيا، الذي وضع تصوره في إطار مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، نحو تحسين سياسات السياحة الثقافية (حلقة دأكار الدراسية، أيار/مايو ٢٠٠٢) وتنفيذ مشاريع محددة في بوركينا فاسو، والرأس الأخضر، وغانا، ومالي، والنيجر، والسنغال.

٨ - ويهدف مشروع صحراء من الثقافات والشعوب إلى مكافحة الفقر، الذي يعتبر انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية. وتم إثر عقد حلقات دراسية في سيدي بو سعيد، تونس (نيسان/أبريل ٢٠٠٢) وغردية، الجزائر (نيسان/أبريل ٢٠٠٣)، تشكيل شبكة من الخبراء من عشرة بلدان صحراوية، وتم تحديد نهج استراتيجي عالمي للتنمية، يقوم على تعزيز التراث الطبيعي والثقافي، من خلال مشاركة السكان الإيجابية. وتشمل المرحلة الثانية تنفيذ أنشطة ميدانية، توضح طبيعة الاستراتيجية المتبناة، وذلك بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

ومنظمة السياحة العالمية، وخصوصا بالنسبة للمشروع المتعلق بطريق القصور، الذي تم بشأنه تقديم مداخلة تتعلق بجمع الأموال، أثناء اجتماع المجتمع الدولي الذي عقد في الجزائر، شباط/فبراير ٢٠٠٣.

٩ - وأخذا في الاعتبار للبند الرئيسي الأول لخطة العمل المتعلقة بتنفيذ الإعلان، وعملا بما ينص عليه القرار ٣٤، الذي اتخذته المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثانية والثلاثين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، شرع المدير العام لليونسكو في مهمة إعداد مشروع أولي لاتفاقية بشأن حماية تنوع المضامين الثقافية وأشكال التعبير الفني. وتم عقد ثلاثة اجتماعات للخبراء خلال الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وأيار/مايو ٢٠٠٤، بغية الشروع في عملية تفكير مبدئية بشأن الأهداف والتحديات المتعلقة بهذه الاتفاقية المستقبلية، وصياغة النص الأولي. ومن المقرر انعقاد الاجتماع الأول للخبراء الحكوميين الدوليين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وستمثل الاتفاقية التي ستعد في المستقبل أداة لتشجيع الابتكار وتحقيق تفاعل دينامي فيما بين مختلف أنواع التعبير الثقافي. وستهدف أيضا إلى تعزيز التضامن الدولي في مجال دعم تلك البلدان، التي تتهدد الأخطار مظاهرها الثقافية، بالنظر إلى أوجه عدم التوازن الحالية في مجال تدفق السلع والخدمات الثقافية وتبادلها، لكي تتمكن من إنشاء صناعات ثقافية قابلة للتطور على المستويات الوطنية والدولية. وسيقوم المدير العام لليونسكو، وفقا للولاية المنوطة به، بتقديم نص مشروع اتفاقية إلى المؤتمر العام لليونسكو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، لكي ينظر فيه المؤتمر.

١٠ - وعملا بأحكام الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٤٩/٥٧، احتفلت الدول الأعضاء في اليونسكو، في يوم ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤، بالذكرى الثانية لليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية، بمشاركة كبيرة من أوساط المجتمع المدني. وصادف هذا الاحتفال السنة الدولية لإحياء ذكرى مكافحة الرق وإلغائه ٢٠٠٤، وذلك بمناسبة الذكرى المائتين لإنشاء أول جمهورية سوداء في هايتي. وهكذا كان الاحتفال باليوم العالمي في ٢٠٠٤ مناسبة للدول الأعضاء، لم تقتصر فقط على الاحتفال بالتنوع الثقافي، ولكن لتجديد التزامهم الأخلاقي بإنشاء مجتمعات أكثر إنصافا وأمنا.

١١ - وقامت اليونسكو، بغية تحقيق نشر أفضل بين أوساط الشباب للرسالة التي يتضمنها الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي، بإصدار نسخة من الإعلان يسهل على الشباب قراءتها، تحت عنوان: جميعنا متميزون، جميعنا متفردون. وتمت صياغة كل مادة من مواد الإعلان بلغة يسهل على الشباب فهمها، بالإضافة إلى مجموعة من الأسئلة ترشد الشباب لمناقشة المسائل المتعلقة بالتنوع الثقافي.

١٢ - وفي إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة شرعت اليونسكو في خطة عمل حول موضوع أوجه الترابط بين التنوع البيولوجي والتنوع الثقافي، من أجل التنمية المستدامة، وتم تنفيذ ذلك بصفة مشتركة بين قطاعي الثقافة والعلوم الطبيعية لليونسكو. ويهدف هذا النشاط إلى تحقيق تقدم في فهم أوجه العلاقة بين التنوع البيولوجي والمكتسبات الثقافية لمجتمع ما، ومن ثم السعي إلى تحديد سياسة أفضل لتشجيع شكلي هذا التنوع كليهما. وتتم دراسة مواضيع مثل أوجه الروابط بين الأماكن المقدسة وحماية التنوع البيولوجي، وتأثير المعارف التقليدية المحلية في مجال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، ودور اللغات التقليدية في نقل مثل هذه المعارف.

١٣ - وتعمل اليونسكو من أجل تعزيز هوية المواطنة المتعددة الثقافات لدى دولها الأعضاء وتبنيها للإحساس بهذه المواطنة. وقد عُقدت حلقات عمل لتوظيفها كمنشآت لتبادل المعلومات في مجالات تخصص متعددة بين خبراء من أبناء الشعوب الأصلية وغير الأصلية. وتهدف هذه المبادرات إلى تشجيع الاعتراف بالموارد الثقافية لمجموعات الشعوب الأصلية، وإحيائها، وهو ما يرتبط ارتباطاً جوهرياً بهويات هذه الشعوب، وتبني تقاسم المعلومات، وأفضل الممارسات، المتعلقة بالتنوع الثقافية. وتشكل عملية إعداد خرائط للموارد الثقافية للشعوب الأصلية، التي تقوم بها الجماعات المعنية نفسها، خطوة حاسمة تجاه إظهار الكيفية التي يمكن بها للتنوع الثقافي إثراء المجتمعات. وتوفر اليونسكو الدعم لمشاريع ميدانية رائدة، في جميع أنحاء العالم، مما يسهل قيام درجة أكبر من التفاعل فيما بين من يمتلكون معارف مختلفة. وتعود أيضاً أنشطة التدريب والاستشارات في هذا المجال، ووضع أدوات منهجية، بالفائدة على بعض أكثر المجتمعات تهميشاً في العالم. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات المتعلقة بهذه المسائل في الموقع <http://www.unesco.org/culture/indigenous>.

١٤ - وبناء على دعوة من الأمين العام تحدث المدير العام لليونسكو، أمام الجمعية العامة، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بشأن متابعة سنة الأمم المتحدة الدولية للتراث الثقافي (٢٠٠٢). وكانت هذه هي المناسبة الأولى من نوعها في تاريخ هاتين المؤسستين. وتمثل الهدف في جعل السلطات العامة والمجتمع الدولي على دراية بالمفهوم الأوسع نطاقاً للتراث الثقافي، والمسائل الفعلية التي هي عرضة للمخاطر، وهي تتجاوز بشكل كبير نطاق التركيز على المعالم الأثرية التي غالباً ما يتم حصر مفهوم التراث الثقافي فيها.

١٥ - وللتراث الثقافي معنى عميق للبشرية جمعاء، يتجاوز قيمته الجمالية أو الاقتصادية، بل وحتى العاطفية، إذ أنه يحمل دلالات تتعلق بذاكرة الشعوب، وهوياتها المتعددة، وما تمتلكه من إمكانيات للإبداع، والتنوع الثقافي، والحوار. ومفهوم التراث مفهوم شامل يتعلق

بالطبيعة العالمية للإبداع البشري متجسدا في روح الابتكار. وهو لا يشمل فقط ما يتبقى من سمات ثقافية في شكل آثار، بل إنه يمثل، فوق ذلك كله، ثقافة حية، وما تمتلكه من أشكال لا يمكن حصرها للتعبير، يُطلق عليها التراث غير الملموس. وهذا المفهوم الأوسع للتراث الثقافي يجعل من الواضح أن الثقافة لا يمكن فهمها إلا باعتبارها كلاً لا يتجزأ. والتراث الثقافي، منظورا إليه من هذا المنطلق الأرحب، يتميز بثرائه المتنوع، ليس التنوع في التعبير فحسب، بل في التأثير والانتماءات بحيث يرمز في آن واحد إلى الهوية الثقافية للشعوب والجماعات، ويعبر عن الذاكرة الجماعية للبشرية، وإرهاصات مستقبلها. ويضمن التنوع قيام علاقات خلاقة ومستدامة بين الماضي والمستقبل، وبين التراث والتنمية. وهذه هي الرسالة الأساسية التي يتضمنها إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، الذي يؤكد أن جميع الجهود الإنمائية يجب أن تُؤسس على مثل هذا التنوع. وقد أثرى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة هذه الرسالة، بتقريره أن التنمية، حتى تكون حقا مستدامة، لا بد لها من أن توفق بين المطالب الاجتماعية والاقتصادية والبشرية. ولا يمكن أن تتحقق تنمية دوتما مشاركة وتمكين وشمولية، ولا يمكن لسوى الثقافة أن تتيح الوسائل الضرورية لتبني مثل هذه المشاركة. وإذا ما أُريد للسكان المحليين المشاركة في تحديد متطلباتهم الإنمائية ومشاريعهم الخاصة بهم، فإن علينا أن نعترف بالتنوع الذي تنطوي عليه النهج والخيارات والقيم التي تكمن وراء خططهم الإنمائية: وبعبارة موجزة، يجب علينا دمج التنوع الثقافي في المخطط الذي نضعه لمجتمعات المستقبل. ومن ثم لا يمكن النظر إلى الثقافة، تحت أي ظرف من الظروف، باعتبارها مجرد خيار يُضاف إلى الأهداف المادية للتنمية. ولا يمكن بناء مجتمعات المستقبل وتنميتها، إلا على أسس من رأس المال البشري، الذي يثريه ويجدده التراث الثقافي. وهذا هو المنطلق الأساسي الذي يقوم عليه مفهوم عدم تجزؤ الثقافة والتنمية، وهو ما يربط بين الأسس اللازمة للنهوض بالديمقراطية وتحقيق الإنصاف في كامل أنحاء العالم. وانطلاقا من نفس وجهة النظر، فإن الدول الأعضاء في اليونسكو قد أذنت للمنظمة بأن تقوم بوضع اتفاقية دولية بشأن تنوع المضامين الثقافية وأشكال التعبير الفني. إن الثقافية لا يمكن أن تنتظر: إنها مسألة ذات أهمية مركزية لتحقيق جميع ضروب التقدم خدمة لصالح البشرية.

## الاستنتاجات والتوصيات

١٦ - من الضروري إقامة روابط وظيفية بين الصكوك الدولية المختلفة ذات الصلة، بشكل جزئي أو كلي، بالبعد الثقافي للتنمية، مثل خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر استكهولم الحكومي الدولي بشأن السياسات الثقافية من أجل التنمية، وإعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، بغية استعراض دور



الثقافة في العملية الإنمائية، والاستجابة بشكل أكثر ملاءمة لتحديات العولمة. وفي أعقاب عقد المؤتمر العالمي، الذي أكد على الحاجة إلى مزيد من البحث في التفاعل بين التنوع، والحوار والتنمية، تنبثق الحاجة إلى توسيع مفهوم الاستدامة - الذي استُخدم حتى الآن بشكل يكاد يقتصر على المصطلحات الاقتصادية والبيئية - وذلك حتى يتسنى إعطاء الثقافة دوراً رئيسياً في عملية متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

١٧ - وتتحمل مؤسسات الأمم المتحدة المنوطة بها ولاية في مجال التنمية البشرية، وأبرزها اليونسكو، مسؤولية خاصة في مساعدة الدول الأعضاء على تقييم سياساتها الوطنية، وفي تحديد شراكات جديدة تتيح منطلقاً مشتركاً للسياسات الإنمائية والسياسات الثقافية. وحتى يتسنى لهذا الاستعراض أن يكون ذا أثر ممتد على العملية الإنمائية، ينبغي له أن يغطي الجوانب المختلفة للقطاع الثقافي (التنظيم، والتدريب، والإدارة، والتمويل، بما في ذلك جمع البيانات الإحصائية وتحليلها، وما شابه ذلك)، لما لها من علاقة بالعناصر المختلفة للسياسات الإنمائية من قبيل التعليم، والعلوم، والتكنولوجيا، والاتصالات، والصحة، والسياحة، والبيئة، واستخدام الأراضي، والمياه العذبة، والبحار، وما شابه ذلك.

١٨ - وفي هذا الصدد، فإنه يرجى إلى حد بعيد أن يتوفر لدى صناع السياسات في البلدان النامية إدراك الدور المركزي للصناعات الثقافية (نشر الكتب وصناعة الأفلام، والتسجيلات الموسيقية، والوسائط الإعلامية المتعددة، والحرف اليدوية)، ليس باعتبارها وسائل للتعبير عن الهويات الثقافية فحسب، بل أيضاً باعتبارها قوة دافعة للتنمية المستدامة، سواء بجانبها الثقافي والاقتصادي. ويُهاب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة (اليونسكو، منظمة العمل الدولية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وغيرها)، بالاشتراك مع المؤسسات الإقليمية ذات الصلة، مثل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية، والمنظمات غير الحكومية المعنية، والمؤسسات، والقطاع الخاص، المساهمة في ظهور شركات صغيرة ومتوسطة الحجم في مجال الصناعات الثقافية، والمشاريع من قبيل الإنتاج الموسيقي، والأزياء، والتصميم، أو تعزيز مثل هذه الشركات والمشاريع.

١٩ - وينبغي لمؤسسات التعليم العالي في البلدان النامية أن تبذل جهوداً من أجل دمج البعد الثقافي للتنمية المستدامة، في جانبيه البشري والاقتصادي، في المناهج المدرسية. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز آلية برنامج الكراسي الجامعية التابع لليونسكو.